تحليل شامل لتحويلات الغابات بسبب الاستثمارات الكبيرة في جمهورية الغابون

□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□ □□□ □□ □□□ □□□ □□□□□□□ □□
□□□□□□□□□□

المشروع: □التصدي لتحديات □□□: الاستغلال غير القانوني وتغير غطاء الغابات في إطار الاستثمارات غير الغابية □
-- تحليل شامل لتحويلات الغابات بسبب الاستثمارات الكبرى في جمهورية الغابون أعده فرانك نديجيمبي مايو 7102

دصتلا □ عورشملا راطإ يف ، □□□□□□□□□□□ ةيموكح ريغ ةمظنم لبق نم ةساردلا هذه دادعإ مت □
لتحديات □□□: الاستغلال غير القانوني وتغير غطاء الغابات في إطار الاستثمارات غير الغابية □. تم تنفيذ المشروع من
بل أربع منظمات □□□□□□□□□□□ في الغابون، مركز البيئة والتنمية في الكاميرون، المرصد الكونغولي لحقوق الإنسان في الكونغو، بيت الطفل والمرأة البيغمي في جمهورية
إفريقيا الوسطى □، بتمويل من برنامج الفاو □□□□□ الذي يهدف إلى تقليل مخاطر الاستغلال غير القانوني للغابات في
إطار الاستثمارات الكبرى □الزراعة الصناعية، التعدين، البنية التحتية □ من خلال تعزيز كفاءة جميع الأطراف المعنية في
متابعة هذه الاستثمارات. تم إعداد هذه الوثيقة تحت الإشراف الفني للمنظمة غير الحكومية مركز البيئة والتنمية □□□□□□ ومارتيل دجينانغ،
منسق برامج □□□□□□□□□□□□. الآراء المعبر عنها هنا تعبر فقط عن المنظمات المعنية ولا يمكن اعتبارها تعكس وجهة نظر الممولين.

ةيعمجلا : □□□□ ئداهلا طيحملا - يبيراكلا - ايقيرفأ : □□□ زومرلاو تاراصتخالا ةمئاق □□
الغابونية للأمم المتحدة □□□□: الوكالة الوطنية للحدائق الوطنية □□□□□□: الوكالة الوطنية للتخطيط، والأعمال
الطبوغرافية، والسجل العقاري □□□: اتفاق الشراكة الطوعية □□□: عقد استغلال قسم □□□: مركز البيئة والتنمية □□□□□:
□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□□ □□ □□□□□□□
اللجنة الفنية للتنسيق □□□□□□: الاتفاق المؤقت للتخطيط - الاستغلال - التحويل □□□□: المجال الغابي الدائم للدولة
يئيبلا رثألا ةسارد : □□□□ لالغتسالا رطقل ىندألا دحلا : □□□ يفيرلا يباغلا لاجملا : □□□
الأمم المتحدة للأغذية والزراعة □□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□ □□□ □□□□□□□ □□□□□:
تطبيق التشريعات الغابية، الحوكمة والتجارة □□□: مجلس إدارة
ات □□□□□□: الإنجازات الزراعية الوطنية للغابونيين □□□□□: منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا □□□:
المراقبة المستقلة للغابات □□: خطة التخطيط □□□□: برنامج اعتماد شهادات الغابات □□□: تصريح الغابات المرتبط
مادختسا ةطخ : □□□ تايلمعلا ةطخ : □□ يلامجإلا يلحملا جتانلا : □□□ يضارتلاب حيرصت : □□□
الأراضي □□□□: خطة استراتيجية الغابون الناشئة □□□□: تنظيم
□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□: □□□□ □□□□ □□□□□□: المخطط الوطني لتخطيط
الأراضي □□□□□□□□□: شركة التحويل الزراعي والتنمية الريفية □□: الاتحاد الأوروبي

،درانويلو دراشتير □ دالبلا ةحاسم نم 85% يلاوح ةينوباغلا ةباغلا يطغت يليلحت صخلم □□□
3991 □. تحتوي على أنواع مختلفة من النظم البيئية، حيث توجد فيها كل من المانغروف وغابات السواحل، والغابات المستنقعية، والغابات الكثيفة في السهول والجبال، ومزيج من الغابات والسافانا، والسافانا، والأنهار، والدلتا، والبحيرات. تتمتع النباتات والحيوانات بثروة كبيرة مع معدل
استثنائي من الأنواع النباتية. مع أكثر من 0006 نوع من الأشجار، وأكثر من 00001 نوع من النباتات العليا، و031 نوعًا من الثدييات بما في ذلك 91 نوعًا من الرئيسيات مع أعداد كبيرة من القردة الكبيرة □الغوريلا والشمبانزي □، وتقدير عدد الفيلة بحوالي 00006 فرد، وطيور تتجاوز 056 نوعًا، تعتبر هذه الغابة ذات أهمية بيئية وعلمية لا يمكن إنكارها. منذ الأزل، كانت

مكانًا للعيش للمجتمعات الأصلية والقرى 1 ، التي تستمد منها الموارد اللازمة لأنشطتها الاقتصادية 2 ، الثقافية والدينية. لذا، فإن الغابة الغابونية هي نقطة التقاء لمصالح متعددة. تحتل المرتبة الأولى في التصنيف الأفريقي من حيث مساحة الغابات لكل فرد 22 هكتار لكل شخص ، كما أنها تحمل أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة. يساهم استغلال الخشب والصناعات المرتبطة به
بنسبة 4 من الناتج المحلي الإجمالي 3 . كما أن القطاع الغابي هو ثاني أكبر جهة توظيف في البلاد بعد الدولة 4 . حتى الآن، تشغل تصاريح الغابات حوالي 003,380,51 هكتار 5 بينما تغطي الحدائق الوطنية والمناطق المحمية الأخرى 573,210,3 هكتار 6 . إذا كانت باطن الأرض الغابونية معروفة بغناها بالمعادن - كانت مساهمة القطاع المعدني في الناتج المحلي الإجمالي
5.6 في 3102 -، فإن الحكومة تنوي تطوير القطاع الزراعي. بشكل ملموس، تعتزم رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 3.3 إلى 51 بحلول 0202 7 . لتحقيق ذلك، تخطط لتخصيص 1.81 من الأراضي8 للقطاع الزراعي. من المتوقع أن يؤدي تطوير الزراعة وتنفيذ أنشطة أخرى تستهلك المساحات التعدين، البنية التحتية، الإسكان.... إلى تغييرات عميقة في إدارة الكتلة
الغابية الغابونية. كل ذلك سيتطلب بالضرورة تغييرات في تخصيص المناطق المعنية. عادة ما يكون هذا التحويل غير قابل للعكس، مما يؤدي دائمًا إلى إزالة الغابات على نطاق واسع. وغالبًا ما يسهل تسويق كمية من الخشب الناتج عن نشاط آخر غير الاستغلال الغابي. ومع ذلك، بموجب القانون 61 1002 المتعلق بقانون الغابات، الذي لا يزال ساريًا على الرغم من كونه قيد
المراجعة، فإن إنتاج الخشب أو المنتجات الغابية غير الخشبية9 هو حصري. بمعنى آخر، لا يمكن أن يتم إلا في إطار استغلال الغابات، حيث لا يمكن أن توفر الغابة منتجات أخرى غير الغابية01 . لذا، هناك ضرورة، من جهة، لتحديد وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن ينظم هذه 1 المادة 4، القانون رقم 61 1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 المتعلق بقانون الغابات في
جمهورية الغابون. 2 الفاو، الدراسة الاستشرافية للقطاع الغابي في أفريقيا الغابون، يوليو 1002، ص. 2. 3 الآفاق الاقتصادية في أفريقيا، الغابون، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الأفريقي للتنمية، 4102، ص. 2 4 المخطط التوجيهي الوطني للبنية التحتية، 2102، ص. 35. 5 غيسلاين موسافو وإيمانويل مامبيلا، حالة الأراضي
6102 . 6 الأطلس الغابي التفاعلي للغابون 9002 . 7 في منتدى الاستثمار المملكة المتحدة الغابون، الذي عقد في ديسمبر 2102، أشار وزير الزراعة، جوليان نكوغ بيكالي، إلى مزايا الغابون: لدينا كمية كبيرة من الأراضي المتاحة 5 ملايين هكتار وبيئة جذابة للاستثمارات 8 المرجع نفسه، ص. 2. 9 المادة 841، قانون الغابات. 01
المادة 4، القانون 61 1002: تشمل جميع المناطق التي تحتوي على غطاء نباتي قادر على توفير الخشب أو المنتجات النباتية غير الزراعية، وإيواء الحياة البرية، وممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر على التربة، والمناخ أو نظام المياه

ٍضارأ ىلإ تاباغلا ليوحت نع جتانلا بشخلا ةينوناق نع لؤاستلا ،ىرخأ ةهج نمو ،تايلمعلا لغراض متنوعة. تقدم هذه الدراسة الإطار القانوني الذي يمكن أن يشرع عمليات إزالة الغابات في السنوات القادمة. من هذا العمل، تهدف ومركز البيئة والتنمية إلى تقديم معلومات حول قانونية الخشب الناتج عن الاستثمارات التعدينية، والزراعية الصناعية،
والبنية التحتية في المناطق الغابية، مما يساهم بذلك في هذا النقاش الذي قد يؤثر على السنوات القادمة. بشكل خاص، يجب أن تجيب هذه الدراسة على بعض الأسئلة المحددة، بما في ذلك: هل التخطيط المكاني فعال في الغابون؟ هنا، سيكون الأمر متعلقًا برؤية كيف وأي أدوات تنظم السلطة العامة تنسيق المشاريع المختلفة التي تستهلك المساحات.
هل يمكن تخصيص المساحات الغابية
لأغراض أخرى غير الاستغلال الغابي؟ هنا، سيكون الأمر متعلقًا بتحليل ملكية الغابات، أي النظام المعمول به لإثبات وتنظيم الملكية، والتمتع والوصول، ولتنظيم استخدام ونقل الأراضي الغابية. هل يمكن تخصيص المساحات الغابية لأغراض أخرى غير الاستغلال الغابي؟ هل يمكن إزالتها؟ هنا، سيكون الأمر متعلقًا بالنظر في النظام القانوني للمجال الغابي الوطني، وأنواع تصاريح
الغابات المختلفة وآليات تسويق الخشب. هل العمليات المتعلقة بإزالة الغابات التي تتم في إطار مشاريع التعدين،

الزراعة الصناعية أو البنية التحتية قانونية؟ هنا، سيكون الأمر متعلقًا بتحليل آلية تخصيص الأراضي ومقارنتها بمتطلبات القانون الغابي.

ي صخت 2.1 11 ي ض ا ر أ ل ا ل ي و ح ت ل ي ن و ن ا ق ل ا م ا ظ ن ل ا 2 ت ا ي و ت ح م ل ا
إجراءات تصنيف الغابات 21 1.1.2
التخطيط في الغابات المملوكة للدولة 21 2.1.2
إجراءات تصنيف الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة 31 3.1.2
التخطيط في الغابات المملوكة للدولة المنتجة 31 4.1.2
تخصيص المساحات في 31 2.2
إزالة الغابات في 31 1.2.2
41 خطط إدارة الغابات
وخشب التحويل 41 3
تخصيص المساحات في إطار 41 1.3
إزالة الغابات في إطار 41 2.3
ملكية الخشب في إطار 51 3.3
تسويق الخشب في إطار 51 4.3
4 العمليات الجارية في مواجهة القانونية 51
عدم 61 1.4
قانونية خشب التحويل الناتج عن برنامج وغيرها من الاستثمارات من
تكييف عملية تطوير المزارع 61 5
اعية مع ملكية الغابات
الإطار النظري للتكييف 71 1.5
النصوص والمعاهدات الدولية 71 1.1.5
اتفاق كوتونو 71 1.1.1.5
أدوات التنفيذ 71 2.1.5
المراقبة المستقلة للغابات 91
توصيات من أجل ديناميكية مكافحة خشب التحويل 91 2.5
تكييف شبكة القانونية 02 1.2.5
تكييف القانون الغابي 02 2.2.5
الاستنتاج العام 12 6

إ ل 1 1..1 1 1

الاستراتيجية على المدى الطويل، تقوم الحكومة الجابونية بإجراء تسريع النمو الاقتصادي وتنويع مصادره، واحد من هذه التحديات الثلاثة الرئيسية. يقدم خطة استراتيجية جابون الناشئ البنية التحتية كأساس من أسس التنمية. لهذا الغرض، تم الإعلان عن استثمارات ضخمة، لا سيما في النقل، والطاقة والرقمنة. إذا كانت البلاد قد أعربت بالفعل عن نيتها في أن تصبح الأكبر منتج أفريقي للمنجنيز 11 ، فإنها تطمح أيضًا إلى أن تتصدر قائمة المنتجين الأفارقة

لزيت النخيل بحلول نهاية العام الحالي 21 . كما أنه تم التحدث عن إنتاج، خلال نفس الفترة، 000,01 طن إضافية من فول الصويا سنويًا 31 . إذا كانت جميع هذه العمليات ستتطلب عمليات إزالة الغابات، فإنها غير مخطط لها في التشريعات الغابية 41 . ومن ثم، من الضروري تحليل القوانين المتعلقة بتخطيط الأراضي، والمناجم، والزراعة والغابات.

1.1.1 تخطيط الأراضي لا يوجد

نص يشير إلى ضرورة التخطيط المكاني على مستوى إقليم جابون. حتى لو كانت □ □ □ □ ترتقي بصياغة واعتماد خطة وطنية لتخصيص الأراضي إلى مرتبة □أولوية وطنية □ 51 ، فإن نتيجة أعمال المجلس الوطني للمناخ 61 ليست استشرافية على الإطلاق. تلخص خطة تخصيص الأراضي التي تم نشرها، في الأساس، إلى حالة احتلال الأراضي. على الرغم من تطبيقها، تواجه الوكالة الوطنية للتخطيط

الحضري، والأعمال الطبوغرافية والسجل العقاري □ □ □ □ □ □ □ صعوبة كبيرة في تغطية جميع البلاد. تركز أنشطتها على ليبرفيل ومنطقتها. حتى الآن، فإن تخصيص الأراضي هو اختصاص مشترك بين عدة إدارات، تعمل كل منها دون أخذ الآخرين في الاعتبار. ومع ذلك، هناك أدوات تسمح بتقليل الآثار السلبية لهذه الحالة. 1.1.1.1 خطة استخدام الأراضي والمناطق الزراعية المحمية تم تكريسها

بموجب المرسوم رقم 6 □2102 بتاريخ 31 فبراير 2102 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتخطيط الحضري، والذي تم التصديق عليه بموجب القانون رقم 7-2102 بتاريخ 31 أغسطس 2102، تسعى خطط استخدام الأراضي □ □ □ □ □ إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية 71 . على وجه الخصوص، تهدف إلى تحديد الأخشاب، والغابات والحدائق للحفاظ عليها، وحمايتها أو إنشائها. إن

تحديدها وتصنيفها يعود إلى هيئة عامة، لم يتم إنشاؤها حتى الآن ولكن من المفترض أن تعمل بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية. هل هذه هي السبب في عدم تصنيف أي □ □ □ حتى الآن؟ على أي حال، يمكن أن تساعد هذه الأداة في التخطيط المكاني في تعويض بعض النواقص. 11 المخطط التوجيهي الوطني للبنية التحتية، 2102، ص.05. متاح على:

□ □ □ □1 □. □ □ □ □. □ □ □ □. □ □ □ □ □: □ □ □ □

□ □ □ □- □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □- □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □17318 □ □ □- □ □ □ □- □ □ □ □ □- □ □ □ □ □ □- □ □ □ □ □.

31 خطة استراتيجية جابون الناشئ، ص. 49. 41 ينص المادة 841 من قانون الغابات: □الحصول على تصريح غابي لا يفتح الحق في استغلال المنتجات الغابية غير الخشب □ 51 خطة

استراتيجية جابون الناشئ، الإجراء 9. 61 في ديسمبر 9002، تم إنشاء مجلس وطني للمناخ في رئاسة الجمهورية

□9 □ □3 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □-□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □-□ □ □ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □: □ □ □ □ □

رقم 6 □2102 بتاريخ 31 فبراير 2102، الذي تم التصديق عليه بموجب القانون رقم 7-2102 بتاريخ 31 أغسطس 2102.

-- 7 من 03 --

تم الإعلان عنها بموجب المادة 27 من القانون رقم 22 □8002 المتعلق بقانون الزراعة، يمكن تصنيف المناطق الزراعية المحمية، كما يمكن، بموجب قرار محافظ على اقتراح المجلس الإقليمي. لكن، بعد عقد من الزمن بعد إصدار القانون المتعلق بها، لم يتم تحديد أو تصنيف أي من هذه المناطق. 2.1.1.1 المناجم كما توضح الخريطة □ □ □ أدناه، تتداخل التراخيص المعدنية والغابية في كثير

من الحالات 81 . وفقًا للمادتين 75 و 601 من القانون رقم 710 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102، هناك نوعان من العناوين المعدنية: التصاريح: تتعلق بالأنشطة القطاعية أو الحرفية. التراخيص: مخصصة لمشاريع معدنية هامة. بغض النظر عن طبيعة العنوان، فإن الحصول على إذن مسبق ضروري لبدء أي نشاط معدني. المتقدمونتتطلب عناوين التعدين بالتالي تقديم مبررات لـ قدراتهم

التقنية والمالية 91 . تفتح تصاريح الاستغلال الحق في □استغلال المواد المعدنية في النظام المعدني □ 02 . تكون منحها مشروطة بإجراء دراسة جدوى ودراسة تأثير بيئي 12 . لذلك، يتضمن عملية منح عناوين التعدين اعتبارات اقتصادية وبيئية. في أي لحظة، لا يتم الإشارة إلى الجوانب العقارية. خريطة: تخصيص الأراضي في الغابون في عام 6102 81 لا تزال الامتيازات التعدينية

الممنوحة قبل نشر القانون رقم 710 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بقانون التعدين خاضعة لـ القانون رقم 50-0002 بتاريخ 21 أكتوبر 0002. 91 المادة 9، القانون رقم 710 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بتنظيم قطاع التعدين في جمهورية الغابون. 02 المادة 741، القانون رقم 710 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بتنظيم قطاع التعدين في جمهورية الغابون. 12

المادة 151، القانون رقم 710 □4102 بتاريخ 03 يناير 5102 المتعلق بتنظيم قطاع التعدين في جمهورية الغابون.

-- 8 من 03 --

3.1.1.1 الصناعات الزراعية: تأجير وبيع الأراضي يكرس القانون الزراعي عقد الاستغلال الإقليمي □ □ □ □ □، □الموقع بين ممثل الدولة والمستغل الزراعي □ □ والمرفق بكراسة الشروط المتعلقة بجميع جوانب حياة الاستغلال المخصصة لهذا الغرض □. ومع ذلك، تتطلب المادة 9 من القانون 32 □8002 المتعلق بسياسة التنمية الزراعية المستدامة من المستغل

الزراعي تقديم إعلان عن نشاط مستقل
 . والأفضل، أن المادة 2 من المرسوم رقم 79410 المتعلق بتنظيم لا تجعل ذلك التزامًا.
وبالتالي، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تصريحًا للاستغلال الزراعي. في غياب أحكام محددة للقطاع الزراعي، يبقى النظام العقاري ساري المفعول لتطوير الصناعات الزراعية. تم تطبيقه بموجب القانون رقم 41-36 بتاريخ 8 مايو 3691 الذي يحدد النظام العقاري،
ينظم المرسوم رقم 752 2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 بيع وتأجير الأراضي 22 . ومع ذلك، يوضح القانون العقاري أن الأخشاب والغابات العقارية لا يمكن التصرف فيها إلا بموجب قانون وأن الشروط الفنية للأشجار الغابية العقارية تحدد من قبل مدير المياه والغابات أو وزير الإنتاج الغابي . وبالتالي، فإن المرسوم رقم 752 2102 لا ينطبق على المجال الغابي. ومع
ذلك، لا يوجد قانون يسمح بالتخلي عن كل أو جزء من المجال الغابي. لذلك، يمكن النظر فقط في التأجير. بناءً على طبيعة المشروع، يمكن أن تمتد لفترة أقل أو تساوي ثلاث سنوات، أو تكون موضوع عقد إيجار طويل الأجل 32 لا يمكن أن يتجاوز 05 عامًا 42 . تخضع عقود الإيجار الطويلة الأجل لأمر رقم 05-07 بتاريخ 03 سبتمبر 0791. إذا لم تسمح بنقل الملكية بشكل
نهائي، فإنها تمنح التمتع بالأرض وتمنح حقًا حقيقيًا، حقًا في المساحة، قابلاً للرهن. تُمنح بمقابل مكلف، تكون مدتها عادةً محددة بناءً على أهمية ومقدار الاستثمار. يمكن أن يؤدي عدم تنفيذ كراسة الشروط إلى إنهاء العقد. إطار 1: أهداف التنمية الزراعية المستدامة في الغابون القانون 32 8002 تثبيت السكان الريفيين في الأنشطة الزراعية، لا سيما الشباب، من أجل
استقرار هؤلاء السكان وضمان استدامة الاستغلال الزراعي وتطوير فرص العمل في الزراعة التي يجب أن تبقى عائلية في جميع المقاطعات وفقًا لخصوصياتها؛ تحسين ظروف الإنتاج والدخل ومستوى معيشة المزارعين، بالإضافة إلى إنشاء حماية اجتماعية، بهدف تقليل معدل الفقر في المناطق الريفية؛ ضمان حد أدنى من التقاعد للمزارعين وللمربين، وفقًا للنظام الاجتماعي الذي ينتمون
إليه: إنتاج السلع الزراعية، الغذائية وغير الغذائية ذات الجودة المتنوعة، تلبية احتياجات الأسواق الوطنية، الإقليمية والدولية، تلبية شروط الأمان 22 المواد 1 و2، المرسوم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي ينظم عمليات البيع والتأجير للأراضي العقارية. 32 المادة 02، المرسوم 752-2102 - بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي ينظم عمليات البيع والتأجير
للأراضي العقارية 42 المادة 2، الأمر رقم 05-07 بتاريخ 03 90 0791، المتعلق بتنظيم عقود الإيجار الطويلة الأجل الممنوحة من قبل الدولة على الأراضي التي هي جزء من مجالها الخاص

الصحية، فضلاً عن احتياجات الصناعات والأنشطة الزراعية الغذائية و المتطلبات للمستهلكين و المساهمة في الأمن و في الاكتفاء الذاتي الغذائي؛ تنويع الأنشطة لزيادة مساهمة الزراعة و تربية الحيوانات في الناتج المحلي الإجمالي و تعزيز التكامل تعزيز القدرة التصديرية للزراعة والزراعة الغذائية نحو الأسواق القابلة للدفع بالاعتماد على شركات ديناميكية تنظيم
سلاسل التسويق، للمنتجين والقطاعات، بغرض تحقيق توزيع عادل لتقييم المنتجات الغذائية بين المربين، والمزارعين، والمعالجين وشركات التسويق تقييم المنتجات ذات الطابع الطاقة أو غير الغذائية بغرض تنويع الموارد الطاقة في البلد وفتح آفاق لإنتاج الزراعة تقييم الأراضي من خلال أنظمة الإنتاج المناسبة لإمكاناتها توفير الظروف المواتية لممارسة الأنشطة
الزراعية وتربية الحيوانات في المناطق ذات القيود الدائمة الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي وصيانة المساحة الريفية، يجب ألا يتم تعريض التوازن الاقتصادي للمزارع للمخاطر بسبب الالتزامات الناجمة عنها، لا سيما في مجال الحفاظ على الحياة البرية، دون أن تترتب عنها أعباء إضافية على الدولة استمرار الأنشطة ذات المصلحة العامة لصالح جميع
مستخدمي المساحة الريفية تعزيز سياسة تحديد وجودة المنتجات الزراعية والغذائية توفير الظروف المواتية لتوافر وإمكانية الوصول إلى غذاء كافٍ، صحي ومتوازن توفير الظروف المواتية لتمويل الزراعة، وتربية الحيوانات والوصول إلى الملكية العقارية احتراف الفاعلين في القطاعات المختلفة: زيادة الأمن الغذائي والتغذوي تعزيز البحث الزراعي والبيطري: تنظيم

تعايش متوازن، في العالم الريفي، بين المزارعين وبقية العمال الريفيين، مع احترام المنافسة النزيهة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الوقاية وإدارة المخاطر والكوارث الطبيعية. المصدر: المراجعة القانونية في الغابون التفسير الوطني للمبادئ والمعايير لإنتاج زيت النخيل المستدام   يونيو 2102 جدول . النصوص التشريعية الرئيسية المتعلقة بتطوير الزراعة

الصناعية القطاع الطبيعة،   وتاريخ الموضوع الاستثمارات القانون 51 89 بتاريخ 32 يوليو 8991 النمو، تنويع الاقتصاد و تطوير القطاع الخاص

-- 01 من 03 --

الاستثمارات   الزراعة القانون 220 8002 بتاريخ 01 ديسمبر 8002 تطوير القطاع الزراعي الريفي تطوير الزراعة المستدامة القانون 320 8002 بتاريخ 01 ديسمبر 8002 تعزيز الأنشطة   للدخل في العالم الريفي المياه والغابات القانون 61 10 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الإدارة المستدامة لقطاع المياه والغابات الصيد والأحياء المائية القانون 51 50 بتاريخ 80 أغسطس 5002

الإدارة المستدامة للموارد البحرية البيئة القانون 61 39 بتاريخ 62 أغسطس 3991 حماية وتحسين البيئة إدارة الأراضي القانون 51 69 بتاريخ 60 يونيو 6991 القواعد المتعلقة بإنشاء وتنظيم والاختصاصات وعمل السلطات المحلية نقل الاختصاصات الموارد، أوعية الضرائب، الإدارة والإشراف على السلطات المحلية الأراضي القانون 41 36 بتاريخ 80 مايو 3691 تركيبة مجال الدولة

والقواعد التي تحدد طرق الإدارة و التصرف الملكية العقارية القانون 51 36 بتاريخ 80 مايو 3691 تسجيل ونشر الحقوق العقارية إدارة المجال الخاص للدولة المرسوم 05 07 بتاريخ 03 سبتمبر 0791 تنظيم الإيجارات الطويلة الأجل، جدول . النصوص التنظيمية الرئيسية المتعلقة بتطوير الزراعة الصناعية القطاع الطبيعة،   وتاريخ الموضوع الاستثمارات

مقر موسرملا ةعارزلا

رادصإل ةنجللا لمعو ميظنت ،تاصاصتخا ،ءاشنإ 2009 ربمسيد 30 خيراتب   0935

تصريح الفني للمزارع الزراعية الاستثمارات   الزراعة المرسوم رقم 59410   بتاريخ 60 ديسمبر 1102

ع القانوني للمزارع الزراعية و الزراعة في الجمهورية الغابونية تطوير   المرسوم رقم

ي ف ةعوفدملا تاضيوعتلا لودج 2011 سطسغأ 24 خيراتب   01016

حالة تدمير متعمد للمحاصيل، الحيوانات، المباني الزراعية، المزارع السمكية أو الموارد البحرية تطوير

لمعو تاصاصتخا 2009 ربمسيد 30 خيراتب   0936 مقر موسرملا

ة البيولوجية تطوير   المرسوم رقم 79410   تنظيم عقد الاستغلال الإقليمي

-- 11 من 03 --

ستدام بتاريخ 92 يسمبر 1102 المياه والغابات المرسوم 986   بتاريخ 42 أغسطس 4002

المعايير الفنية لإدارة والإدارة ائمة للغابات ومانية المنتجة المسجلة المياه   الغابات المرسوم

ب رعلا مادختسالا قوقحلا ةسرامم طورش 2004 سطسغأ 24 خيراتب   000692

في مجال الغابات، الحياة البرية، الصيد والصيد البيئة المرسوم رقم

موسرملا ةئيبلا ةئيبلا ىلع رثألا تاسارد 2005 ويلوي 15 خيراتب   000539

145000 بتاريخ 51 يوليو 5002 إزالة النفايات البيئة المرسوم 245000 بتاريخ 51 يوليو 5002 إلقاء بعض المنتجات في المياه السطحية، الجوفية والبحرية البيئة المرسوم 545000 بتاريخ 51 يوليو 5002 استعادة الزيوت المستعملة

الملكية العقارية المرسوم رقم 99310   بتاريخ

ةيراقعلا ةيكلملا يضارألا طيطختلا ةيميلقإلا ةنجللا لمع   ةبيكرت 2011 ربمسي 06

المرسوم 77   . بتاريخ 60 فبراير 7691 منح للتنازلات والإيجارات الزراعية المرسوم رقم

ديصلا تادیبملل دامتعا ةنجل ءاشنإ 2004 ربمفون 30 خيراتب   2149

إ 2007 ريانيي 29 خيراتب   0001407 موسرملا

بيولوجية

عينة المياه   الغابات المرسوم 194000   بتاريخ 41   5991 تحديد

لي رب أ 27 خيراتب   00329 مقر موسرملا ةئيبلا ديصلل قالغإلا   حتفلل خيراوتلل

010 إنشاء، اختصاصات وتنظيم اللجنة الوطنية لتنفيذ اتفاقية روتردام الصيد   القرار 40000

درسلا ي ف ديصلل قالغإ ةرتف ةماقإ 2003 ريانيي 26 خيراتب

2.1.1 الحوكمة الغابية يعتبر التنمية المستدامة ركيزة من استراتيجيته. ويعلن عن رغبته في جعل الغابون رائدًا عالميًا في شهادة الغابات

الاستوائية. وبالتالي، دون النظر إلى عملية مراجعة 52 للقانون الغابي الجاري، تم إصدار قانون توجيه التنمية المستدامة 62. ويقدم هذا القانون فكرة التعويض البيئي في إدارة الكتلة الغابية الغابونية. ومن ثم، يجب بذل جهود في التخطيط والتنسيق. 1.2.1.1 سياسة التخطيط المستدام حرصًا على الالتزام بالتزاماته الدولية، يعزز الغابون سياسة تخطيط كتلته الغابية.

ادًا إلى نتائج الاستكشافات البيولوجية والاستطلاعات - ، يجب عادةً تحديد إعادة توزيع المساحات وفقًا لعملية تشاركية. من حيث المبدأ، لا يمكن إصدار أي تصريح غابي دون زيارة ميدانية ودون أخذ في الاعتبار القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ينص القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات على أن أي غابة دائمة، سواء كانت مملوكة

للدولة أو غير مملوكة، يجب أن تخضع لخطة تخطيط 72 تتضمن أهداف الإدارة المستدامة المحددة مسبقًا 82. في حالة عدم الامتثال للأحكام القانونية، يمكن سحب التصاريح وإعادة الأراضي المعنية إلى السلطة العامة. من بين 22 مليون هكتار من الغابات، يُعتبر حوالي 02 مليون هكتار غابات منتجة، ممنوحة بموجب نوعين من التصاريح: التنازلات الغابية تحت الإدارة المستدامة

ن م راتكه 15,083,300 نأ رّدُق ،2013 م اع ي ف . ةطبترملا ةيباغلا حيراصتلاو الغابات كانت قد مُنحت بالفعل. خريطة: المجال الغابي المخصص في 5102 للغابون 52 منذ عام 1102، شهدت هذه العملية العديد من الأحداث. بعد تدخل القطاع الخاص والمجتمع المدني الوطني المدعوم من الصندوق العالمي للطبيعة

يهو .ةيعيرشتلا ةرئادلا ي ف ةلوبقم ةدوسم لاخدإ م ت ، حاليًا قيد المراجعة في مجلس الدولة. 62 تشير إلى القانون رقم 200 4102 بتاريخ 10 أغسطس 4102 المتعلق بتوجيه التنمية المستدامة في الجمهورية الغابونية، ويهدف هذا النص إلى تعزيز التكامل القانوني للمخاوف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع ضمان التناسق بين السياسات العامة والمعايير. 72 المادة 02 من القانون 61 10 المتعلق بقانون الغابات 82 تنص المادة 3 من

القانون المتعلق بقانون الغابات على حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقييم الموارد والنظم البيئية، والاستدامة وإنتاجية الإنتاج، والجرد المستمر للموارد، وتخطيط الموارد الطبيعية

: المصدر: الصندوق العالمي للطبيعة 2.2.1.1 تقسيم المجال الغابي الوطني بموجب قانون الغابات، ينقسم المجال

ي إلى كتلتين: المجال الغابي الدائم للدولة والمجال الغابي الريفي . يتكون من الغابات المملوكة للدولة المصنفة التي تمثل أهمية للحفاظ عليها والغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة الغابات المخصصة والمحميات الغابية للإنتاج .

يتكون من الأراضي والغابات التي تُخصص للتمتع بها من قبل المجتمعات القروية. كما ينص القانون 61 10 على وجود تصاريح بالتراضي تقع في وتعتمد على كميات الخشب. شخصية وغير قابلة للتصرف، لا يمكن أن تتجاوز 05 شجرة في محيطات محددة مسبقًا ومحددة من قبل الإدارة. على الرغم من أن القانون ينص على حالات تتطلب المناقصة، إلا أن و تُمنح بشكل

نهجي بالتراضي، مع مراعاة الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 986 الذي يحدد المعايير الفنية للتخطيط والإدارة المستدامة للغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة. جدول 4: تصنيف تصاريح لغابات نوع التصريح تنازل غابي تحت الإدارة المستدامة تصريح غابي مرتبط تصريح بالتراضي لي وحتلا ةيعانصلا ةيعانصلا فادهألا

المستفيدون الجميع المواطنون المواطنون المساحة بين 05 000 002 000 حسب . الإجمالي المخصص المتنازل لا يمكن أن يتجاوز 006 000 هكتار بين 51 000 عندما تكون و 05 000 الحد الأقصى هو 05 شجرة مجال الملكية مدة التنازل الدورة لا أقل من 02 عامًا وعادةً 52 إلى 03 عامًا الدورة لا أقل من 02 عامًا

وعادةً 52 إلى 03 عامًا المصدر: مُعدل من تقرير تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الغابات في الغابون الخريطة:

ابات في الغابون في 5102 المصدر: الصندوق العالمي للطبيعة 1 1..2 2..
السنوات القليلة الماضية، ظهرت مشغلون جدد في الكتلة الغابية في الغابون. على الرغم من أنهم يدعون، في الغالب، ية بيئية معينة، فإن المشاريع التي يحملونها تشكل عبئًا ثقيلاً على سلامة
-- 51 من 03 --
البيئية التي تحدث هناك. غالبًا ما يعملون بمباركة من السلطات العامة، ويستثمرون في التعدين، والبنية التحتية، وخاصةً في الزراعة- الصناعية. ومع ذلك، بالنظر إلى تقليد طويل من الاستغلال المعدني 92 وضعف الاستثمارات في البنية التحتية، تمثل المشاريع الزراعية الصناعية التهديد الرئيسي. 1.2.1 الجهات الفاعلة تقول الشركات التي تعمل في الكتلة الغابية في الغابون
إنها تسجل أنشطتها في تنفيذ ، وعادةً ما تكون شركات متعددة الجنسيات. تؤكد جميعها أنها تستلهم من المبادئ التي وضعتها المعايير المختلفة للتصديق. 1.1.2.1 أولام تواجدت في الغابون منذ 9991، وقد قامت أولام بتنويع استثماراتها تدريجيًا. بعد أن افتتحت مؤخرًا مصنعًا لزيت النخيل 03 ، يقع في محافظة نغوني في وسط جنوب البلاد، تدير هذه الشركة أيضًا مزارع
زيت النخيل والمطاط بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة في نكوك الواقعة على بعد 72 كم من ليبرفيل. منذ ديسمبر 4102، تقود أولام، من خلال كيان يسمى شركة التحويل الزراعي والتنمية الريفية ، برنامجًا يسمى المواطنين المشاركين . يُقدم كبادرة عم
س‌م‌ل‌ا :تانوكم ةعبرأ نمضت ،
الإدارية للتعاونيات والمزارعين الأفراد، إدارة الأراضي، زيادة المساحات القابلة للزراعة والتسويق. 2.1.2.1
عم ةيقافتا ،2011 لي‌ربأ 20 ي‌ف ،ةكرشلا هذه تعقو ،سويشيروم ةريزج ي‌ف ةلجسم
ونية. بموجب هذه الاتفاقية، يجب على الاستثمار في إنتاج الخشب، ،
زانتلا ةرادإب اهل حمسُي ،ىربكلا امويام ةقطنم ريوطت ةطخ ىلعءانب .
الغابية ووحدات تحويل الخشب، تطوير دائرة سياحية بيئية، إطلاق زراعة قصب السكر مع مطحنة للتحويل، إنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية، دعم تسويق منتجات الصيد، وبناء البنية التحتية ميناء، طريق ومطار . 2.2.1 المناطق المعنية بالمشاريع الجارية حتى عام
4102، كانت أنشطة أولام تتركز أساسًا بين أولا في منطقة كانغو محافظة الاستوائية ، على محور فوجامو-مويلا محافظة ووليو-نتم وفي منطقة بيتام-مينفول محافظة ووليو-نتم . مع تنفيذ برنامج ، أعلنت الشركة متعددة الجنسيات السنغافورية عن نيتها توسيع أنشطتها لتشمل جميع أنحاء البلاد. وبالتالي، يمكن أن تشمل جميع المناطق الطبيعية والأنظمة البيئية بينما حتى
الآن كانت فقط حوض الرواسب الساحلية، وسهول نغوني و 92 محافظة أوتوغو هي أساسًا معدنية: بين 8591 و 7991، تم استغلال اليورانيوم في منطقة موانا؛ منذ 3691، تم استغلال المنغنيز في منطقة موانداا 03 بمساحة 71 هكتار، يجب أن يسمح هذا المصنع بمعالجة 09 طنًا متريًا من ثمار النخيل في الساعة وإنتاج 007,831 طن متري من زيت النخيل سنويًا. إنها المصنع الثاني للمجموعة
بعد مصنع أولا في منطقة كانغو على بعد 06 كم من ليبرفيل.
-- 61 من 03 --
المرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية كانت تحت تهديد أنشطتها. كما تظهر أعمال بويرسينك في الملحق ،
يتدخل عملاق الأغذية في الغابات، والغابات الساحلية، والغابات المستنقعية وكذلك السافانا العشبية أو الشجرية. من جانبها، أجرت دراساتها أساسًا في المناطق المحيطة لحدائق مايوما الوطنية ولوغانو. تتعلق مشاريعها أساسًا بالسواحل والسهول البحرية والفيضية.
وغابات ، ، أو
ودلا ماقأ ،ةلماكلا ةيكلملاب أطبترم

الملكية العامة على الأراضي: و هي الملكية الحصرية للدولة 13 . لم
يتم وضع أي ترتيب قانوني أو أعمال ميدانية، حدود هذه المجالات غير معروفة. حتى الآن، لا يوجد ما يسمح بتحديد مسبق للمجال الذي تنتمي إليه غابة. في الممارسة العملية، يتكون مع مرور الوقت من تخصيصات عناوين غابية أو تصنيفات مناطق محمية. ومن هنا، فإن الانكماش المستمر لـ ، على حساب السكان الريفيين. علاوة على ذلك، أنشأ القرار رقم 8741- بتاريخ 51
يونيو 0102 مجال غابي خاص للدولة يغطي 037,888 هكتار من الغابات. ومع ذلك، على عكس قانون الحدائق الوطنية 23 ، لا يعيد قانون الغابات تصنيف النظام الملكي. حتى لو تم تقدير أن الغابات الملكية المنتجة المسجلة و تتعلق بالملكية الخاصة للدولة، فإن مفهومي الملكية الخاصة و الملكية العامة لا يمكن تطبيقهما على الغابات. كما يُلاحظ أنه بموجب القانون، يجب
أن تخضع تنازلات الغابات لإجراء تشريعي33. لكن، لم يتم تطبيق هذا الترتيب حتى الآن. بعبارة أخرى، العديد من الثغرات القانونية تعقد بشكل كبير إدارة المساحات، مما يفتح الطريق لتحويل الأراضي وفقًا لمصالح السلطة العامة ولكن دون أي قاعدة قانونية. ومع ذلك، بالنظر إلى التعريفات السارية، فإن الأنشطة المتعلقة بالاستغلال الغابي أو الحفاظ على التنوع البيولوجي هي
 بينما الزراعة الصغيرة، الصيد، الجمع، الطقوس ومع ذلك، كما يتضح من الإطار أدناه، تم وضع إجراء لتحويل الأراضي الغابية من قبل الإدارة العامة. بالنظر إلى التشريع الوطني، يمكن أن تؤدي هذه التحويلات إلى تعويضات حيث أن قانون التوجيه حول التنمية المستدامة ينشئ سوقًا
للتنوع البيولوجي في نفس الوقت الذي يؤدي فيه إلى إعادة تنظيم المساحة. الإطار 2: إجراء تحويل الأراضي الجاري حاليًا
لممارسة النشاط المعني؛ إصدار
ا 31 -
61 1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 بشأن قانون الغابات في الجمهورية الغابونية. 23 ترتبط الأحكام ذات الصلة، بما في ذلك المادة 4، من القانون 300 7002 بشأن الحدائق الوطنية بهذه المناطق المحمية بالملكية العامة للدولة. 33 المادة 08، القانون رقم 41-36 بتاريخ 8 مايو 3691 الذي يحدد تكوين ملكية الدولة.
-- 71 من 03 --
ةيرادإلا ،
ي حصت رادص إ ـب ةينعملا يضارألا نم ءزجلا سفن ىلع راجيإ دقع رادص إ
للاتفاقية المؤقتة
نطقة، ونسخ من القرارات ودفع الضرائب. 2 2..1 1
باغلا نونا قلا أقفو
الملكية المنتجة المسجلة 43 : الغابات المخصصة، أي الغابات التي تخضع لتصريح غابي؛ المحميات الغابية للإنتاج، أي الغابات التي لم تُخصص أبدًا ولكن من
المحتمل أن تخضع لتصريح غابي53 . أما بالنسبة للغابات الملكية المصنفة63 : فتتكون من: الغابات المحمية؛ الغابات الترفيهية؛ الحدائق النباتية والحيوانية؛ الأراضي الحرجية؛ المناطق المحمية 73 ؛ المحميات الطبيعية الكاملة؛ حدائق الحيوانات؛ ملاذات الأنواع الحيوانية والنباتية؛ محميات الحياة البرية؛ الحدائق الوطنية؛ مجالات الصيد؛ محميات
المحيط الحيوي؛ مواقع التراث العالمي؛ الغابات للاستخدام التعليمي والعلمي؛ المناطق لإعادة التشجير و الغابات الإنتاجية الحساسة بشكل خاص أو الحدودية مع المجال الغابي الريفي. 1.1.2 إجراء تصنيف الغابات الملكية المصنفة يحدد المرسوم رقم 2301- - بتاريخ 1 ديسمبر 4002 طرق تصنيف وإلغاء تصنيف الغابات والمناطق المحمية، باستثناء الحدائق
الوطنية، التي تخضع لقانون خاص. تنص المادة 7 من قانون الغابات على أن الغابات الملكية المصنفة تمثل مصلحة للحفاظ. أفضل من ذلك، تحظر المادة 941 من نفس القانون منح تصاريح غابية داخل الغابات الملكية المصنفة. ومع

ذلك، إذا كانت الحدائق الوطنية تعتبر غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتنازل بموجب ارتباطها بالملكية العامة 43 المادة 11، القانون رقم 61 □1002 بتاريخ

13 ديسمبر 1002 بشأن قانون الغابات في الجمهورية الغابونية. 53 غابات حوض الكونغو حالة الغابات 8002. المحررون: دو واسيج، دي فيرس، دو ماركن، إبا أتي، ناسي ومايو، 624 صفحة، □ □ □ □ 879-29-97-231 11-7، □ □ □: 8872.01 □65423، مكتب نشر الاتحاد الأوروبي، 9002. ص. 36. 63 المادة 8، القانون رقم 61 □1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 بشأن قانون الغابات في الجمهورية

الغابونية. 73 المادة 07، القانون رقم 61 □1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 بشأن قانون الغابات في الجمهورية الغابونية.

إذا كانت شروط إلغاء تصنيفها واضحة تمامًا 83 ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمناطق المحمية الأخرى. وفقًا للمادة 3 من المرسوم رقم 2301- □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 1 ديسمبر 4002، يمكن إلغاء تصنيفها نتيجة لمشروع □تم إعداده من قبل إدارة المياه والغابات □.

2.1.2 التخطيط في الغابات المملوكة للدولة المصنفة تكرس المادة 3 من القانون رقم 30 □7002 ضرورة صياغة خطة إدارة لكل حديقة وطنية. من المفترض أن يقدم هذا المستند التدابير المقترحة لضمان الحفاظ على الموقع، وفقًا للتوجيهات المقدمة في المادة 12 من نفس القانون.

3.1.2 إجراءات تصنيف الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة تعرف المادة 01 من قانون الغابات الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة بأنها □غابات طبيعية منتجة من الملكية الغابية الدائمة للدولة بخلاف □الغابات المملوكة للدولة المصنفة □ □93. ومع ذلك، لا يعرف القانون مفهوم □الغابة الطبيعية □. والأكثر وضوحًا، أن شروط التصنيف وإلغاء التصنيف غير معروفة.

وبالتالي، يمكن اعتبار منح تصريح غابات شكلاً من أشكال التصنيف 04. لذلك، لا يمكن تغيير تخصيص الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة لأنه قبل أن تُخصص، يُفترض أنها تنتمي إلى □ □ □، أي □مُتركة للاستفادة من السكان □.

4.1.2 التخطيط في الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة تخضع □ □ □ التي تتعامل معها □ □ □ □ لخطط إدارة 14. في الواقع، تهدف □ □ إلى قطع انتقائي، أي إدارة مستدامة للموارد. لا يتعلق الأمر على الإطلاق بإزالة الغابات. يُلاحظ أن عدم الامتثال لقواعد الإدارة يعرض المستأجر لتنفيذ أعمال إعادة التشجير وإعادة التأهيل 24، وفقًا للشروط 34 من المرسوم رقم

1030- □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ ب□رات□ي□ 1 خ□ذ□ا 2004 ر□م□س□ي□د ق□ر□ط د□د□ح□ي ي□ذ□ا ل□ام□ع□أ ذ□ي□ف□ن□ت ة□د□اع□إ□و د□ي□د□ج□ت□ل□ا ن□أ□ب □ □ □ □ ف□ر□ع□ي □ □ □ 2.2.2 ت□اع□م□ت□ج□م□ل□ا ن□م ة□د□اف□ت□س□ا□ل□ ص□ص□خ□ُت ي□ت□ل□ا ت□اب□اغ□ل□او ي□ض□ار□أ□ل□ا ة□ع□و□م□ج□م □ ه□ن□أ□ب □ □ □ ف□ر□ع□ُي □ □ □ 2.2.2 القروية وفقًا للشروط المحددة عن طريق اللوائح □، ويصعب تحديده. من الناحية التجريبية، يُعتبر مجموعة الغابات التي لا تنتمي إلى □ □ □ □. بالتالي، طالما أن الغابة ليست 83، تنص المادة 4 من القانون 300 □7002 على أن أي إلغاء تصنيف لأي جزء من حديقة وطنية يتوقف على التصنيف المسبق

لمنطقة بنفس الامتداد، تمثل نفس النظام البيئي ونفس مستوى التنوع البيولوجي، وذلك بعد استشارة الهيئة الإدارية ولجنتها العلمية.

93 المادة 01، القانون رقم 61 □1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل قانون الغابات في جمهورية الغابون.

04 وفقًا للمادة 01 من القانون رقم 61 □1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002 الذي يحمل قانون الغابات، يجب أن تكون مساحات الغابات المملوكة للدولة المنتجة الممنوحة للمواطنين على الأقل مساوية لـ 04 □ من المساحات الإجمالية للغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة.

14 يتم تحديد محتوى خطط الإدارة من خلال المواد 12 و 22 من قانون الغابات بينما يتم تفصيل العناصر التي يجب أن تتضمنها في المادة 23 من المرسوم رقم 986- □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 42 أغسطس 4002، مع التمييز بين وحدة الإدارة الغابية □ □ □ □ □ وسلسلة الإنتاج.

24 المادة 66، قانون الغابات.

34 المادة 2 من المرسوم المذكور..

لكي يتم الاعتراف به كملكية للدولة وقابل للتسويق عن طريق البيع العام في المزادات، وفقًا لإجراءات عشوائية وقابلة للتعديل حسب الظروف.

بعد ظهور مشغلين زراعيين صناعيين ذوي نطاق دولي، قام الغابون بتحديث تشريعاته. أصبح تطوير الأنشطة الزراعية الآن مشروطًا بالحصول على وضع مشغل زراعي، وفقًا للمرسوم رقم 59410 □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتاريخ 92 ديسمبر 1102. يمكن أن تأخذ الزراعة شكل زراعة عائلية □ □ □ □ □، أو شركة زراعية فردية □ □ □ □ □ أو شركة زراعية ذات مسؤولية محدودة ال يعارزلا لغشملا عضو نإف ،كلذ عمو . □ □ □ □ □ □ يشكل إذنًا بالاستغلال.

واجهت □ □ □ هذه الحقيقة: على الرغم من الاتفاق المبرم مع الحكومة الغابونية، تواجه الشركة الموريسية صعوبة كبيرة في الحصول على الأراضي. ربما بسبب صراعات النفوذ السياسية أو منافسة محتملة مع □ □ □ □؟ على أي حال، لا تزال في انتظار العقود الإيجارية الموعودة. حتى الآن، تقتصر عمليات تحويل الأراضي الفعلية بشكل أساسي على □ □ □ □ وبرنامج □ □ □ □ □ □ .

بالاستناد إلى التزام حكومي يتعلق بتوفير 000,003 هكتار من الأراضي، تتعرض □ □ □ □ بانتظام للاتهام بعدم احترام القانون. في نهاية عام 4102، أعلنت الشركة السنغافورية أنها ستزرع 000,001 هكتار بحلول عام 9102، مؤكدة أنها قد لت بالفعل إلى 017,21 هكتار من أشجار النخيل. كمروج لـ □ □ □ □ □ □ □ □ □ وبرنامج □ □ □ □ □ □، تطمح لتغطية أكثر من 000,002 هكتار من المحاصيل الغذائية في

جميع أنحاء البلاد بحلول عام 0202.

وفقًا لمروجيها، يقدم هذا البرنامج للمزارعين الغابونيين □إطارًا للدعم والمتابعة لتنفيذ وتطوير نشاط زراعة زراعية صناعية، داخل التعاونيات الزراعية □. وفقًا لقولهم، في يوليو 5102، كانت 501 تعاونيات قد حصلت بالفعل على تراخيصها بينما تم إصدار 31 سند ملكية.

هل هذه العمليات لإصدار سند الملكية قانونية؟ ينص المادة 86 من القانون رقم 41 □36 بتاريخ 8 مايو 3691 الذي يحدد تكوين ممتلكات الدولة والقواعد التي تحدد طرق إدارتها وتصريفها على أنه □ما لم يكن هناك تأثير للقوانين الخاصة التي تنص على خلاف ذلك، يتم تصريف عقار من ممتلكات الدولة الخاصة عن طريق المزاد العلني □. في الوقت نفسه، ينص المرسوم رقم 752 □ □- □ □ □ □ □

بتاريخ 91 يونيو 2102 الذي ينظم تصريف وتأجير الأراضي المملوكة للدولة على أنه □يتم منح التصريف الكامل للملكية مقابل ثمن عندما لا تكون الأرض المطلوبة موضوع طلبات متنافسة □. بالنظر إلى تسلسل القوانين، فإن الأحكام القانونية تتفوق على الأحكام التنظيمية. وبالتالي، لا يمكن أن يتم تصريف الأراضي من ممتلكات الدولة الخاصة إلا عن طريق المزاد. لذلك، فإن

التصريفات التي تتم في إطار مشروع □ □ □ □ □ □ تعتبر غير قانونية. وينطبق الشيء نفسه على سندات الملكية الصادرة في هذا الإطار. وبالتالي، فإن الأنشطة المتعلقة بإزالة الغابات التي تتم في هذه المواقع تقع أيضًا تحت طائلة عدم الشرعية. علاوة على ذلك، لا يمكن تسويق الخشب الناتج عن هذه التحويلات غير القانونية لأنه أيضًا غير قانوني.

لتجنب أي انتقادات تتعلق بتسويق خشب التحويل، أبرمت □ □ □ □ اتفاقًا مع إدارة الغابات. بموجب هذا الاتفاق، يتم تسليم الخشب الناتج عن عمليات إزالة الغابات إلى الإدارة ثم يتم بيعه في المزادات العامة. يتم توزيع عائدات هذه المبيعات على النحو التالي: 04 □ للإدارة العامة و06 □ لتمويل صندوق اجتماعي لصالح السكان الريفيين.

على الرغم من ذلك، فإن الخشب المنتج من قبل □ □ □ □ نتيجة لإزالة الغابات لا يزال غير قانوني. الطريقة الوحيدة لجعله قانونيًا وقابلاً للتسويق ستكون من خلال إجراء تعويضات بيئية، وفقًا لأحكام قانون التوجيه بشأن التنمية المستدامة. التحدي الرئيسي الذي يواجه اليوم هو التكيف مع عملية تطوير المزارع الزراعية الصناعية مع متطلبات الإدارة المستدامة للموارد الغابية.

كما توضح الجداول أدناه، فإن الغابون هو موقع للعديد من المعاهدات القانونية الدولية الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات. في إطار المفاوضات التي تهدف إلى توقيع □ □ □ وبالتالي تحسين تتبع الخشب، تظل الأداة الدولية الرئيسية هي اتفاقية كوتونو.

تم توقيع اتفاقية كوتونو في 32 يونيو 0002 في العاصمة الاقتصادية لبنين، وكان من المقرر أن تستمر لمدة 02 عامًا. يتم مراجعتها كل خمس سنوات، وتشمل 97 دولة من مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ □ □ □ □ و72 دولة من الاتحاد الأوروبي. تتناول هذه الاتفاقية خمسة محاور: تحرير التجارة، ربط المساعدة متعددة الأطراف بالأداء القطاعي؛ مكافحة الفقر؛ المشاركة في

الحياة العامة، والحكم. في إطار تنفيذ هذه الاتفاقية، تم بدء عملية □ □ □ □.

الجدول: النصوص القانونية الدولية الملزمة المتعلقة بالموارد الغابية، البحرية والبيئية، التي صادقت عليها الغابون.

الطبيعة المجال المكان وتاريخ التوقيع تاريخ التصديق من قبل الغابون
اتفاقية □ □ □ صيد الحيتان جنيف، 42 سبتمبر 1391 51 أبريل 5391 اتفاقية الحياة البرية والنباتات في إفريقيا لندن، 8 نوفمبر 3391 13 مايو 8391 اتفاقية المعاملة بالمثل الصيد: مع الكونغو ليبروفيل، 62 يونيو 1791 42 سبتمبر 2791 اتفاقية الغابات: المنظمة الأفريقية للخشب ليبروفيل، 2 يونيو 6791 9 أغسطس 6791 اتفاقية المعاملة بالمثل الصيد: مع الكاميرون فرانسفيل،
9 أغسطس 4791 30 أكتوبر 7791 اتفاقية حول منع تلوث البحار نتيجة لإغراق النفايات البيئة، إغراق النفايات لندن، 31 نوفمبر 2791 20 يونيو 0891 اتفاقية دولية الغابات: الخشب الاستوائي جنيف، 81 يونيو 3891 قانون 9100 □78 92 يوليو 7891 اتفاقية إفريقيا البيئة: الطبيعة والموارد الطبيعية الجزائر، 51 سبتمبر 8691 92 يوليو 7891 اتفاقية □ □ □ □ □ الحياة البرية
والنباتات واشنطن، 3 مارس 3791 92 يوليو 7891 بروتوكول الصيد: حماية التونة الأطلسية باريس، 01 يوليو 4891 قانون 31 □88 31 ديسمبر 8891 اتفاقية التعاون الإقليمي الحياة البرية، الحفاظ ليبروفيل، 61 أبريل 3891 03 ديسمبر 8891 اتفاقية الصيد: تطوير الصيد في خليج غينيا ليبروفيل، 12 يونيو 4891 92 ديسمبر 9891 اتفاقية الأمم المتحدة التنوع البيولوجي ريو،
5 يونيو 2991 82 يونيو 6991 اتفاقية الإطار للأمم المتحدة البيئة: تغيرات المناخ نيويورك، 9 مايو 2991 يونيو 6991 اتفاقية الأمم المتحدة حول التصحر باريس، 62 فبراير 8991
الطبيعة المجال المكان وتاريخ التوقيع تاريخ التصديق من قبل الغابون
مكافحة التصحر □ □ □ □ □ □ □ □ □ 71 يونيو 4991 اتفاقية الأمم المتحدة قانون البحار مونتغو باي، 01 ديسمبر 2891 62 فبراير 8991 اتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية المعروفة □ □ □ □ □ البيئة: النباتات، الحيوانات، النظم البيئية يُزعم أن الغابون قد انضمت في 6891، لكن القانون الذي يجيز هذا الانضمام يبدو غير موجود! اتفاقية دولية لتنظيم صيد
الحيتان الحياة البرية غير مصادق عليها
الجدول: النصوص القانونية الدولية غير الملزمة المتعلقة بالموارد الغابية، البحرية والبيئية التي وقعتها الغابون
التواريخ العناوين 1 يونيو 2791 إعلان ستوكهولم حول البيئة والتنمية 13 مايو 9891 إعلان داكار حول التنمية المستدامة للدول الناطقة بالفرنسية 13 مايو 0991 إعلان برازافيل حول الحفاظ والاستخدام الرشيد للنظم البيئية الغابية في إفريقيا الوسطى 32 أبريل 1991 إعلان تونس حول البيئة للدول الناطقة بالفرنسية 1 سبتمبر 1991 إعلان إيسيولو الذي يحدد آفاق
إفريقيا حول البيئة والتنمية 92 مايو 2991 التزام كوريتيبا من أجل التنمية المستدامة 1 يونيو 2991 إعلان ريو حول البيئة والتنمية 9 فبراير 4991 اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 82 أبريل 5991 جدول أعمال 12 حول التنمية المستدامة
أدوات التنفيذ المراقبة المستقلة للغابات تهدف المراقبة المستقلة للغابات □ □ □ □ □ إلى تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الغابية ومكافحة استغلالها غير القانوني. لهذا الغرض، تهدف بشكل أساسي إلى تحسين تطبيق القوانين واللوائح. عادة ما يتم تحمل □ □ □ من قبل المجتمع المدني بعد موافقة السلطات العامة. بناءً على الملاحظات التي تم إجراؤها على الأرض، يقدم المراقب
المستقل توصيات تهدف إلى تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الغابية.
في الغابون، لم تكن منظمة الفرنكوفونية فعالة أبداً. ومع ذلك، بين عامي 8002 و0102، تم تنظيم تدريب موجه للمجتمع المدني المحلي من قبل مراقبة الموارد الاستخراجية □ □ □ □ □. تم تدريب أربعة مدربين من براينفورست، □ □ □ □ والعدالة البيئية. منذ ذلك الحين، كانت جميع محاولات إنشاء آلية للمراقبة المستقلة تواجه دائماً تردد الحكومة.
العناية المعقولة تهدف العناية المعقولة إلى تقليل مخاطر تسويق الأخشاب أو المنتجات المشتقة غير القانونية إلى الحد الأقصى. تعتمد هذه الآلية على ثلاثة أعمدة: - المعلومات: يجب أن يكون لدى المشغل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأخشاب والمنتجات المشتقة □البلد، النوع، الكمية، بيانات المورد، الأحكام القانونية □ □ - تقييم المخاطر: بناءً على تحليل لائحة
الأخشاب في الاتحاد الأوروبي □ □ □ □ □، يجب على المشغل تقييم مخاطر تسويق الأخشاب غير القانونية □ - التخفيف من المخاطر: بناءً على نتائج تقييم المخاطر، يجب على المشغل اتخاذ وتقديم تدابير تصحيحية. يمكن لكل مشغل تصميم نظامه الخاص للعناية المعقولة أو استخدام نظام تم تطويره من قبل منظمة رقابية.
في الغابون، تم اعتماد العديد من الشركات من قبل مجلس إدارة الغابات □ □ □ □ □ أو برنامج اعتماد شهادات الغابات

ةطبترملا ريياعملا نأ الإ ،ةيعرشلا ىلعً الي لد لثمت ال تاداهشلا هذه نأ نم مغرلا ىلع .
بها تعتبر أدوات ممتازة للتقييم والتخفيف من المخاطر. وبالتالي، يمكن أن تساهم في تطوير آلية للعناية المعقولة.
2.2..5 تعديل شبكة الشرعية يجب أن تتوافق شبكة الشرعية مع الواقع الغابوني. يجب أن تأخذ في الاعتبار، من جهة، تطوير الصناعات الزراعية وبالتالي عمليات إزالة الغابات على نطاق واسع ومن جهة أخرى، قيود حظر تصدير الأخشاب على شكل جذوع.
التوصية 1: تعديل شبكة الشرعية لتحقيق ذلك، يجب: - تضمين مبدأ الوصول الحر إلى المعلومات العامة، بحيث تكون الإدارات ملزمة بتقديم إجابات مكتوبة على الأسئلة الموجهة إليها وتبرير مواقفها - تضمين مبدأ يلزم الشركات بتقييم مخاطر تسويق الأخشاب غير القانونية واقتراح تدابير وقائية - تضمين مراقبة السجلات المنصوص عليها في المادة 822 من القانون 61 10 المتعلق
بشفرة الغابات في مؤشرات احترام التشريعات - تضمين تقديم ورقة المواصفات المنصوص عليها في المادة 831 من القانون 61 10 المتعلق بشفرة الغابات في مؤشرات احترام التشريعات - تضمين تقديم ورقة الطريق المنصوص عليها في المادة 531 من الشفرة الغابية في مؤشرات احترام التشريعات - تضمين مراقبة الوسم في مؤشرات احترام التشريعات المتعلقة بالتحويل.
2.2.5 تعديل القانون الغابي التوصية 2: تعديل القانون 61 10 ليتماشى مع متطلبات قانون توجيه التنمية المستدامة، ونظام الملكية العقارية، ونظام المنافسة المنصوص عليه في القانون 41 89 بتاريخ 32 يوليو 8991 وكذلك مع الحقائق الناتجة عن حظر تصدير الأخشاب على شكل جذوع وتطوير الصناعات الزراعية.
بشكل ملموس، يجب أن يتضمن القانون الجديد: - إدخال مفاهيم جديدة، بما في ذلك الضرر، الإصلاح، التجديد، إعادة التشجير و رأس المال الطبيعي - إدخال نظام للشرطة الإدارية يسمح للإدارة بتحديد الأضرار، وإجراء التقييم والمساهمة في تطوير استراتيجية الاستعادة - توضيح إجراءات بيع الأخشاب المهجورة أو المصادرة - إدخال آلية تسمح بإزالة الغابات -
- تحويل إلى تصاريح احتلال ذات طابع غابي - تحويل و إلى عقود إيجار طويلة الأجل ذات طابع غابي.
6
غياب التخطيط المكاني في جميع أنحاء البلاد لا يسهل فهم توزيع الأراضي في الغابون. بلا شك بسبب غياب سياسة متماسكة ومنسقة ولكن أيضاً بسبب إطار قانوني يرفع الدولة إلى مرتبة المدير الحصري للأراضي، فإن تداخل الاستخدامات شائع بينما يسود الثنائي القانوني وانعدام الأمن القانوني.
تغطي الغابات 58 من الأراضي الغابونية المعروفة بغناها بالتنوع البيولوجي، وتعتبر المساحة الإقليمية الغابونية في المقام الأول كتلة غابية. لا يمكن أن تُخصص الغابات التابعة لمجال الغابات الدائم للدولة قانونياً إلا لأنشطة مرتبطة بالاستغلال الغابي أو حماية التنوع البيولوجي. أما الغابات التابعة للمجال الغابي الريفي فهي مخصصة للأنشطة التقليدية
للسكان. وبما أن إجراءات التصنيف إلغاء التصنيف غير معروفة، فلا يمكن بالتالي أن تخضع الغابات التابعة لهذين المجالين لأي إلغاء تصنيف أو تغيير في الاستخدام. باستثناء المناطق المحمية، لا يمكن أن تخضع للتحويل.
تتم المشاريع التعدينية والزراعية أو البنية التحتية في الغابون، في انتهاك للقانون الغابي. خاصة أن القوانين القطاعية الغابات، الزراعة، التعدين على وجه الخصوص ليست دائماً متوافقة مع نظام الملكية العقارية ولا بينها. في كثير من النواحي، تحتوي على فراغات ضخمة أو أحكام متناقضة أو لم تُطبق أبداً. لم يتم حتى الآن إصدار نصوص بشأن العديد من الإشارات إلى
الطريق التنظيمي. في هذا السياق، يجب أن تستغل شبكة الشرعية أفضل ما يمكن من الإمكانيات التي توفرها التشريعات السارية، بما في ذلك القانون الغابي.
لذا، هناك حاجة إلى استكمال شبكة الشرعية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات احترام معايير التصنيع. يجب تعزيز ومراقبة وسم الجذوع والمستندات المختلفة التي تشير إلى مصدر الأخشاب وجعلها إلزامية داخل وحدات التحويل. علاوة على ذلك، نأمل أن يسهل القانون الغابي الجاري مراجعته في مجلس الدولة تنسيق القوانين المختلفة. بشكل ملموس، نأمل أن يوضح كيف يمكن أن تتعايش أحكام
القانون الغابي مع تلك الخاصة بالقوانين الأخرى لضمان حماية رأس المال الغابي بشكل أفضل لمصالح الأطراف المعنية.
إذا كانت عملية صياغته قد كانت نقدية ومواجهة، فإن النسخة المعتمدة كانت تهدف إلى توقع بقاء التشريعات ذات

النطاق العام السابقة. أكثر من سابقتها، يجب أن تأخذ القانون الجديد في الاعتبار تطبيق التشريعات القطاعية الحالية في المجال الغابي الوطني.
كيف يمكن نقل قواعد إدارة مجال الدولة إلى المجال الغابي الوطني؟ كيف يمكن التوفيق بين حماية التنوع البيولوجي والزراعة الصناعية على نطاق واسع؟ ماذا نفعل إذا قرر وزارة الزراعة دعم تحديد ثم تصنيف المناطق الزراعية المحمية؟
كيف نعترف بالملكية التقليدية في سياق ملكية كاملة وغياب قانون الملكية؟
على الرغم من أن إزالة الغابات غير منصوص عليها في التشريعات الغابونية، فإن التحويلات الجارية يمكن أن تؤدي الآن إلى تعويضات، وفقاً للقانون المتعلق بتوجيه التنمية المستدامة. يمكن أن يساهم ذلك بالتأكيد في حل مشكلة شرعية الأخشاب الناتجة عن التحويل. هنا أيضاً، يبدو من الضروري تطوير شبكة الشرعية لتضمين قضية التعويضات البيئية. في هذا السياق، من المهم أن
تعكس القواعد التي تنظم إجراءات تخصيص الأراضي في شبكة محدثة.